

واقع مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2014)

د. خلوط فوزية*

الملخص:

في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، تسعى الدول جاهدة لتمويل اقتصادياتها بمصادر تمويل خارجية للخروج من الأزمات التي تواجهها، خاصة الدول النامية التي أصبحت تتسابق لجذب الاستثمارات الأجنبية باعتبارها ذات أهمية قصوى في تمويل برامج الاستثمار التي تستهدفها خطط التنمية لكل دولة، ولأجل استقطاب هذه الاستثمارات توجب عليها توفير الحوافز والمناخ الملائم من خلال مجموعة من التدابير الاقتصادية، السياسية، القانونية والاجتماعية. والجزائر من بين الدول التي اعتمدت سياسة الإصلاحات الاقتصادية ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي والرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية وتطوير الاقتصاد وجعله مواكبا لمتطلبات السوق العالمية. الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي، مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، برامج الإنعاش الاقتصادي.

Abstract:

At the era of the economic transformations, The countries seeks to finance their economies by outsource financing in order to come out the crisis that it faces, especially the developing countries that compete to attract foreign investment as being of paramount importance in the financing of investment programs which target the development plans of each country, and in order to attract these investments it is obligatory to improve the doing business through a series of economic measures, political, legal and social.

Algeria is among the countries that have adopted the policy of economic reforms within the economic recovery programs aims to promote economic development and to develop the economy and make it up to date with the requirements of the global market.

Key words: foreign investment, foreign investment climate in Algeria, the economic recovery programs.

* د/ فوزية خلوط، أستاذ محاضر قسم ب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

مقدمة:

على اثر الصدمة البترولية لسنة 1986 ظهرت بوادر هشاشة نظام التسيير الإداري في الجزائر، مما ألزم الدولة الخوض في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية، كانت بدايتها مراجعة الإطار التشريعي والقانوني المتعلق بالقطاع العام والخاص لسنة 1988 والتحول بعد ذلك في العشرية الموالية من نمط الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق معتمدة على هيكله اقتصاديا تماشيا والتحويلات الاقتصادية العالمية، ومع مطلع الألفية الجديدة وفي ظل تناقص التدفقات المالية من الهيئات والمنظمات الدولية أصبح من الضروري على الدولة اللجوء إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتلبية احتياجات التمويل المحلي خاصة المشاريع التنموية الكبرى التي تبنتها الجزائر في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر قصد معرفة العوامل التي تقف أمام تطور الاستثمار الخاص وتقديم الاقتراحات المناسبة لتحسين ظروف جذب الاستثمار الأجنبي، وزيادة الاستثمار المحلي.

إشكالية البحث:

هل المناخ الحالي للاستثمار في الجزائر ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة، وهل هو قادر على المساهمة في تطوير الاستثمارات المحلية من جهة أخرى؟

أولاً: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

حظي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر اهتمام العديد من الاقتصاديين، وقد تعددت التعاريف نتيجة للتغيرات المستمرة في الأوضاع الاقتصادية العالمية.

(1) مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

عزف تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، ويعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار)"⁽¹⁾

وحسب المنظمة المشتركة للتنمية الاقتصادية: "هو ذلك الاستثمار القائم قصد تأسيس روابط اقتصادية دائمة مع المؤسسات، حيث أنه يعطي الفرصة للقيام بالأثر الحقيقي على تسيير المؤسسات المذكورة عن طريق:

- إنشاء أو توسيع ملحقة، فرع،... الخ؛
- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل؛
- احتلال كامل لمؤسسة قائمة."⁽²⁾

(2) أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف أشكال وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر تبعا للأهمية النسبية والخصائص لكل نوع من أنواع هذا الاستثمار:

1.2 الاستثمار المشترك: ويسمى بالثنائي وهو استثمار قائم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني، سواء كانت المشاركة بنسب متفاوتة أو بنسب متساوية بين رأس المال الوطني أو الأجنبي، حيث تتوزع ملكيته بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة، وطرف أو عدة أطراف محلية من جهة أخرى.⁽³⁾

2.2 الاستثمار المملوك كلياً من طرف المستثمر الأجنبي: ويتمثل في قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع لها للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، على أن تكون لها الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في هذه النشاطات، ويعتبر هذا النوع الأكثر تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات.⁽⁴⁾

3.2 أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر:

- مشروعات أو عمليات التجميع: وهي تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والبلد المضيف يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها بشكل منتج نهائي.

- عمليات الاندماج أو التملك: قيام الشركات بالاندماج أو شراء شركات أخرى بما يعرف بالشبكة القابضة أو التابعة، وقد ازدادت هذه العمليات في الآونة الأخيرة وأصبحت مصدراً أساسياً للاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً: ماهية المناخ الاستثماري ومحدداته:

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي بصورة خاصة بمحمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في القطر المستضيف للاستثمار، حيث تمثل هذه الأوضاع ما يعرف بالمناخ الاستثماري.

1) تعريف المناخ الاستثماري:

يقصد به مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفقات رأس المال وتوظيفه، وضمن هذا الإطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالمياً حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشراً على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب بما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني.⁽⁵⁾

أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه، ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار.⁽⁶⁾

2) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة رئيسية على أوضاع مختلفة يمكن أن يطلق عليها بيئات والتي تصنف إلى بيئات سياسية واقتصادية وبيئات قانونية وتشريعية وبيئات إدارية.

1.2 البيئة السياسية: أن توفر استقرار النظام السياسي شرط أساسي لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار حتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي.

2.2 البيئة الاقتصادية: يتمثل ذلك في تحقيق التوازنات في الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار، ومن أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة ما يلي:

- عناصر الاقتصاد الكلي: توازن الميزانية العامة؛ توازن ميزان المدفوعات؛ ومعدل التضخم.

- السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة المضيفة كالسياسات الاستثمارية، سياسات التجارة الخارجية، والضريبة.

- الحوافز المالية لجذب الاستثمار: كحرية تحويل الأموال (الأرباح الخاصة)، الحوافز الجبائية والجمركية.⁽⁷⁾

3.2 البيئة الإدارية: حيث يعتبر النظام الإداري في أيّ دولة من أهم العوامل لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار، ومن أهم مظاهرها وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية.

4.2 البيئة القانونية والتشريعية: تعتمد الاستثمارات أساسا على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبة بالإضافة ل ضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل: مخاطر التأمين والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة.

وتتنافس الدول على إصدار التشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية والمساس بسيادة الدولة المضيفة.⁽⁸⁾

ثالثا: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى اقتصاديات الدول العربية :

بعد تطبيق مجموعة البرامج التنموية منذ نهاية الثمانينيات، شهدت المؤشرات الاقتصادية للدول العربية تغييرات جذرية، ففي بداية التسعينيات كانت هذه المؤشرات متدهورة نتيجة للانسحاب التدريجي للدولة، حيث أعلنت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)، اعتمادًا على آخر البيانات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) وعن مصادر قطرية، عن تراجع طفيف لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية عام 2015 بنسبة 10% إلى 40 مليار دولار، مقارنة بالعام 2014 ولتمثل ما نسبته 2.3% من الإجمالي العالمي البالغ 1.76 تريليون دولار، و5.4% من إجمالي الدول النامية البالغ 765 مليار دولار،⁽⁹⁾ والجدول الموالي يبين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية:

الجدول رقم 01: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية(2014-2015)

الوحدة: مليون دولار

الدولة	2014	2015	الحصة الاجمالي من لعام 2015 %	قيمة التغير	نسبة التغير %
الامارات	10.823	10.976	27.5	152	1
السعودية	8.012	8.141	20.4	129	2
مصر	4.612	6.885	17.3	2.273	49
العراق	4.782	3.469	8.7	-1.313	-27
المغرب	3.561	3.162	7.9	-399	-11
لبنان	2.906	2.341	5.9	-565	-19
السودان	1.251	1.737	4.4	486	39
الأردن	2.009	1.275	3.2	-735	-37
قطر	1.040	1.071	2.7	30	3
تونس	1.063	1.002	2.5	-61	-6
سلطنة عمان	739	822	2.1	83	11
ليبيا	50	726	1.8	676	1.351
الصومال	434	516	1.3	82	19
موريتانيا	500	495	1.2	-5	-1
الكويت	953	293	0.7	-660	-69
جيبوتي	153	124	0.3	-29	-19
دولة فلسطين	160	120	0.3	-40	-25
الجزائر	1.507	-587	-1.5	-2.094	-139
اليمن	-1.787	-1.191	-3	596	-33
البحرين	1.519	-1.463	-3.7	-2.981	-196
سوريا	-	-	-	-	-
الاجمالي العربي	44.288	39.913	100	-4.375	-10

المصدر: <http://www.albayan.ae/economy/local-market/2016-06-28-1.2669668>

أوضح التقرير السنوي الـ 31 لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2016، أن حصة الدول العربية من التدفقات العالمية وكذلك من التدفقات الواردة للدول النامية تراجعت نتيجة عدم استفادة دول المنطقة من الزيادة الكبيرة في حجم التدفقات خلال العام.

وأشار التقرير إلى استمرار التركيز الجغرافي للتدفقات الواردة خلال العام حيث استحوذت كل من الإمارات والسعودية ومصر على ما يقرب من 63% من الإجمالي، حيث تصدرت الإمارات بقيمة تقارب 11 مليارات دولار وبحصة 27.5%، ثم تلتها السعودية في المركز الثاني بقيمة 8.1 مليارات دولار وبحصة 20.4%، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 6.9 مليارات دولار وبنسبة 17.3%، ثم حل العراق رابعا بقيمة 3.5 مليارات دولار وبحصة 8.7%، ثم المغرب في المركز الخامس بقيمة 3.2 مليارات وبنسبة 7.9% ثم لبنان في المركز السادس بقيمة 2.3 مليار دولار وبحصة 5.9%.

أما الجزائر فقد احتلت المرتبة الثامنة عشر ضمن ترتيب الدول العربية بقيمة 1507 مليون دولار لسنة

2014.

رابعاً: المناخ الاستثماري في الجزائر:

1) تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للجزائر(1990-2000):

تميزت الفترة (1993-1995) بانخفاض شديد في معدلات الاستثمار الأجنبي، ويرجع السبب الاول في ذلك إلى الظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر فمن جهة الظروف الامنية والسياسية والاجتماعية غير المستقرة، ومن جهة اخرى تفاقم ازمة الديون و خدمات الدين الخارجي، الامر الذي أثر سلبا على جذب المستثمر الأجنبي، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم 02: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة الممتدة (1990 - 2000).

الوحدة : مليون دولار أمريكي .

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
القيمة	40	80	30	25	270	260	606.6	291.7	438

المصدر : قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الانكناد)، تقرير الاستثمار العالمي 2010

في سنة 1990 بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة 40 مليون دولار، واستمر في الانخفاض الى غاية سنة 1995 أين عرف أدنى قيمة له 25 مليون دولار، أما الفترة من (1996-2000) تميزت بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر تدريجيا والتي توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات ، حيث وصل حجم هذه الاستثمارات سنة 2000 الى 438 مليون دولار إلا أنها تبقى نسبة محدودة مقارنة مع الدول المجاورة.

2) مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية:

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال عدة مؤشرات على مستوى الاقتصاد الوطني، والجدول رقم 03 يوضح مدى مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الجزائر:

الجدول رقم 03: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة (الجزائر) 2001-2012:

المؤشر	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد من دول العالم (مليون دولار)	1.108	1.065	634	882	1.081	1.795	1.662	2.593	2.746	2.264	2.571	1.484
الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر إلى دول العالم (مليون دولار)	9.3	98.6	10.9	254	-20.2	34.6	295.1	317.9	215	220.2	534	-41
الاستثمار الأجنبي الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	2.02	1.88	0.93	1.03	1.05	1.53	1.23	1.51	1.99	1.40	1.29	0.71

المصدر: ضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة الثانية والثلاثون، العدد الفصلي الثاني، أبريل، يونيو 2014، ص. 14 .

يتضح من الجدول 03 أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بلغت سنة 2001 نسبة 2,02% وبدأت هذه النسبة في الانخفاض إلى غاية 2003 حتى وصلت 0,93% في أسوأ الأحوال ثم ارتفعت عام 2004 وبقيت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض إلى غاية 2012 أين عرفت انخفاضا قدر بنسبة 0,71% بعد ما كانت 1,29% سنة 2011، وعليه يمكن القول بان مشاركة الاستثمار الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري تبقى ضعيفة جدا.

أما فيما يخص عدد وحجم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من 2007 إلى غاية 2013 عرفت تذبذبا معتبراً حتى 2012 أين عرفت ارتفاعا قدر ب 76 مشروع مع رأس مال مستثمر قدر ب 20 مليون دولار في أحسن الحالات.⁽¹⁰⁾

3) نتائج وآثار الإصلاحات على استثمارات القطاع الخاص:

إن سياسة الانفتاح التي تبنتها الجزائر، والتوجه من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق استوجب ترقية الاستثمارات ومتابعتها لإعطاء دفع جديد من أجل إحداث النمو الاقتصادي، حيث صدرت العديد من القوانين والمراسيم التشريعية التنظيمية والتحضيرية، ومن أهمها قانون الاستثمار (88-25) وقانون (93-12) المتعلق بترقية الاستثمارات، فأسندت المهمة لهيئة جديدة تابعة للدولة تساهم في إنعاش الاستثمار في القطاع الخاص هي وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعته APSI تنشيط تحت وصاية الدولة.

أما القانون (03-01) المتعلق بتطوير الاستثمار: فأسندت المهمة إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANSEJ) وسنحاول التطرق إلى هاتين الوكالتين إضافة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.

1.3 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

جاءت هذه الهيئة لتشجيع الاستثمارات الخاصة في المؤسسات الصغيرة ومساعدة الشباب على إنجاز مشاريعهم الاستثمارية لإنتاج السلع والخدمات بتقديم التحفيزات المالية والفنية لترقية الشغل والقضاء على البطالة وقد تكلفت بالمهام التالية:⁽¹¹⁾

- ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل.
- تسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب منها، الإعانات المقدمة للمستثمرين الشباب.
- متابعة الاستثمارات ومدى احترامها لدفتر الشروط.
- مساعدة أصحاب المشاريع بالمعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية،
- إقامة علاقات مع البنوك والمؤسسات لتمويل المشاريع وإنجازها واستغلالها.
- تكوين أصحاب المشاريع بتنظيم دورات تدريبية في مجال التسيير والتنظيم.
- إعداد دراسات في مجال الجدوى وتحديد قوائم التجهيزات، التحفيزات المالية والجبائية.

2.3 وكالة الترقية ودعم الاستثمارات APSI

أنشئت هذه الوكالة بموجب القانون (93-12) لتدعيم دور الدولة في إنعاش الاستثمارات والاقتصادية بترقية الاستثمارات و مساعدة المستثمرين لانجاز مشاريعهم الاستثمارية وتؤسس الوكالة على شكل شبك وحيد يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار.

مهام وكالة الترقية ودعم الاستثمارات⁽¹²⁾ تتمثل مهام هذه الوكالة فيما يلي:

- تقييم الاستثمارات وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أرفض الامتيازات.
- التكفل كلياً أو جزئياً بنفقات انجاز الاستثمارات.
- منح الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات.
- متابعة الاستثمارات وترقيتها.
- تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة باستيراد التجهيزات والمواد الأولية.

3.3 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بمقتضى الأمر الرئاسي رقم (01-03) المؤرخ في 20 أوت 2001، لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار APSI، وتهدف لمساعدة المستثمرين على انجاز مشاريعهم، وتوفير كل المعطيات المتعلقة بالمحيط الاقتصادي ومناخ الاستثمار وتتولى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI التي تستقبل المستثمرين المقيمين وغير المقيمين بالمهام التالية:

- إعلام ومساعدة وتزويد المستثمرين بكل الوثائق اللازمة لانجاز الاستثمار.
- إعلام المستثمر بجميع المزايا الممنوحة له أو رفضها.
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية وتجسيد المشاريع الاستثمارية بواسطة الشباك الوحيد كهيكل إداري لا مركزي.
- تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار وتطويره والنهوض به.
- ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- التأكد من احترام الالتزامات التي يتعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء.
- رفع العوائد والإجراءات الإدارية لتوفير أفضل التسهيلات لعملية الاستثمار.
- المجلس الوطني لاستثمار: يقع هذا الجهاز تحت وصاية الحكومة والمستثمرين ويعتبر هذا الجهاز استشاراً أسندت له مهمة تطوير وترقية الاستثمارات، حيث يقترح التدابير اللازمة وهو يقوم بالمهام التالية:
- وضع مخطط عام للاستثمارات حسب الأولويات وتحديد مهامها.
- تحديد المزايا التي تستفيد منها الاستثمارات التي يمنحها التشريع الجديد ويفصل فيها، ويصدر القرار بمنح المزايا.

- إبداء الموافقة على الاتفاقيات التي تبرمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لحساب الدولة والمستثمر.
- تحديد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني.
- رفع تقارير إلى رئاسة الحكومة تتضمن توجيه الاستثمار ودعمه وتشجيعه وتذليل الصعوبات التي تواجه المستثمرين.
- تقديم الاستشارة القانونية الخاصة بالاستثمارات وتقديم الاقتراحات لمستثمرين.
- **الشباك الموحد:** من أجل التخلص من المتاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب، تم إنشاء الشباك الموحد وهو يضم عدم مصالح لها علاقة مباشرة بتسهيل عملية الاستثمار. ويكون ممثلو الوزارات والهيئات في الشباك الموحد مؤهلين قانونا ومخولين لتقديم الخدمات الإدارية مباشرة على مستوى هذا الشباك.
- وتقوم الوكالة بتوفير الوثائق المطلوبة قانونا من أجل إنجاز الاستثمار في مدة أقصاها 60 يوما من إيداع التصريح بالاستثمار وطلب الامتياز.
- ونظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أعطت الدولة اهتماما بها خلال إصدار قانون خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنظيم نشاطها وجاء القانون (01-18) لأول مرة لإعطائها ديناميكية جديدة ولتحفيز وتشجيع الاستثمار في هذه المؤسسات ويعتمد هذا القانون على كثير من المبادئ منها:
 - إنشاء صندوق لضمان القروض البنكية لتسهيل الحصول على التمويل البنكي للاستثمارات التي تدخل في هذا الإطار.
 - تحسين الخدمات البنكية فيما يخص معالجة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ترقية صادراتها من السلع والخدمات.
- 4) **برنامج الانعاش الاقتصادي (2010-2014):**
 - يندرج برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات، ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001، وتواصلت الديناميكية ببرنامج فترة (2004-2009) الذي تدعم هو الآخر بالبرنامج الخاص لصالح ولايات الجنوب وولايات الهضاب العليا في الفترة (2006-2009).
 - ويهدف البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها وأيضاً إطلاق مشاريع جديدة⁽¹³⁾ وقد استلزم من النفقات قدرت ب 21 214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين هما:
 - استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9 700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.
 - إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11 534 مليار دج ما يعادل 156 مليار دولار.

موزعة على القطاعات التالية:

خصص البرنامج للفترة (2010-2014) أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك من خلال إنجاز:

-إنجاز ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية)، و600 000 مكان بيداغوجي جامعين و400 000 مكان إيواء للطلبة، وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.

-أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية، منها 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.

-مليون (02) وحدة سكنية منها 1,2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية، على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014.

-توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220 000 سكن ريفي بالكهرباء.

-تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سدا و25 منظومة لتحويل المياه، وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.

-أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة، منها 80 ملعبا و160 قاعة متعددة الرياضات و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.

-وكذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

يخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية

وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص:

-أكثر من 3100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.

-أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (تجهيز 14 مدينة بالترامواي)، وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.

-ما يقارب 5000 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة.

-وما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

خصص البرنامج أكثر من 1500 مليار دج لدعم التنمية الوطنية وذلك من خلال ما يلي:

-أكثر من 1000 مليار دج تم رصدتها لدعم التنمية الفلاحية والريفية الذي تم الشروع فيه منذ السنة الفارطة.

-وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية، وتحديث المؤسسات العمومية.

استفاد القطاع من 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني.

تخصيص مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسائل الإعلام الآلي داخل المنظمة الوطنية للتعليم وكذا في المرافق العمومية.

فيما يتعلق بحجم الاستثمارات الأجنبية والمصرح بها وفقا للقانون خلال الفترة (2002-2013)، فقد تم تسجيل 52739 مشروع استثمار محلي بمبلغ إجمالي بلغ 6050318 مليون دج، مقابل 468 مشروع استثمار أجنبي بمبلغ إجمالي قدر بـ: 2022164 مليون دج، حيث ساهمت الاستثمارات المحلية في استقطاب 89% من إجمالي اليد العاملة.

أما الاستثمارات الأجنبية المصرح بها، لا تزال محدودة حيث استثمرت الدول العربية ما قيمته 1237112 مليون دج من خلال 154 مشروع استثماري. أما الدول الأوروبية فقد استثمرت ما قيمته 521531 مليون دج عبر 257 مشروع⁽¹⁴⁾.

خاتمة:

بالرغم من الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية لتعزيز مختلف أنواع الاستثمارات واتباع سياسات الإصلاح الاقتصادي من خلال برامج الانعاش الاقتصادي في الفترة 2001-2014 حيث قدرت حجم الاستثمارات بـ: 426 مليار دولار إلا أن الاقتصاد الوطني لا يزال يعتمد وبشكل كبير على قطاع المحروقات، والذي ساهم بحوالي 40% من إجمالي الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2014 أما القطاعات الأخرى فتبقى مساهمتها محدودة مقارنة مع الأهداف المسطرة.

أما من الناحية الدولية، احتلت الجزائر المرتبة الثامنة عشر عربيا سنة 2014 من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية بمبلغ إجمالي بلغ 1507 مليون دولار وهو ما يمثل 3.4% فقط من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة للدول العربية التي قدرت بـ 44288 مليون دولار أمريكي . ولتوفير مناخ انجذاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة كان لابد على الدولة اتخاذ عدد من الإجراءات الضرورية للوصول الى الأهداف المنشودة والمتمثلة في - : العمل على تعزيز كفاءة الاطار التشريعي مع تبسيط الاجراءات والرسوم، وسرعة اصدار وتفعيل قوانين المنافسة-توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية- إصلاح الجهاز المصرفي للوصول إلي جهاز مصرفي متطور و فعال يسمح بمسايرة التطورات الاقتصادية العالمية -ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار وتطوير الاسواق المالية -توفير الاستقرار السياسي والامن-ضرورة توفير محيط شفاف خال من البيروقراطية والفساد الاداري -الاستفادة أكثر من تجارب الدول العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

قائمة المراجع:

- (1) أسامة كردي، أفاق و ضمانات الاستثمار العربية الأوربية، مركز الدراسات العربي الأروبي ، ط.1، بيروت، 2001،
- (2) خالد عميري، "اثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2014-2015 .
- (3) - خيالي خيرة، " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر 2000-2012"، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقة، 2016،
- (4) دلال بن سمينة، صالح مفتاح، واقع وتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، بحوث اقتصادية عربية العددان 43-44، صيف- خريف 2008
- (5) شهيناز صياد، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2012-2013.
- (6) عثمان علام، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2014، الملتقى العربي الأول، شرم الشيخ، 2015، ص18. 2016-11-13 dspace.univ-bouira.dz:8080/jspui/handle
- (7) مصباح بلقاسم، "اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة- حالة الجزائر"، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، 2005-2006.
- (8) -ناحي بن حسين ، تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية العدد 31 2009.
- (9) -ضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة الثانية والثلاثون، العدد الفصلي الثاني، أبريل، يونيو 2014، ص.14 .
- (10) -المادة 8 و9 من مرسوم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات.
- (11) -المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996.
- (12) - بيان اجتماع مجلس الوزراء 2010 . www.el-mouradia.dz 2016/11/11
- (13) قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الانكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2010
- (14) <http://www.albayan.ae/economy/local-market/2016-06-28-1.2669668>
- (15) World Investment Report : Transnational Corporation Agricultural Production and -Development (New York and Geneva : UNCTAD, 2009)

الهوامش:

¹ World Investment Report : Transnational Corporation Agricultural Production and Development (New York and Geneva : UNCTAD, 2009) , P , 243

² مصباح بلقاسم، "اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة- حالة الجزائر"، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، 2005-2006، ص.6.

³ خيالي خيرة، " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر 2000-2012"، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقة، 2016، ص.64.

⁴ مصباح بلقاسم، مرجع سابق، ص،7.

⁵ أسامة كردي، أفاق و ضمانات الاستثمار العربية الأوربية، مركز الدراسات العربي الأروبي ، ط.1، بيروت، 2001، ص. 288.

⁶ ناحي بن حسين ، تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية العدد 31 2009، ص.59.

⁷ دلال بن سمينة، صالح مفتاح، واقع وتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، بحوث اقتصادية عربية العددان 43-44، صيف- خريف 2008، ص،ص111،110.

⁸ شهيناز صياد، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2012-2013، ص15.

⁹ <http://www.albayan.ae/economy/local-market/2016-06-28-1.2669668>

خالد عميري، "اثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2014-2015 ص.ص 76،77¹⁰.

¹¹ المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996.

¹² المادة 8 و 9 من مرسوم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات.

¹³ بيان اجتماع مجلس الوزراء 2010، www.el-mouradia.dz

¹⁴ عثمان علام، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2014، الملتقى العربي الأول، شرم الشيخ، 2015، ص18. 2016-11-13 dspace.univ-bouira.dz:8080/jspui/handle